

أظهرت نتائج الاستطلاع تغيرات في آراء المستطلعة آرائهم في هذا العام عن العام المنصرم، في بعض الجوانب وجاءت منسجمة مع نتائج العام الماضي في جوانب أخرى، إلا ان التغيير في النتائج لم يعكس تغيرا جذريا في موقف الجمهور تجاه قضايا الفساد ومكافحته، فغالبية المواطنين ترى أن مشكلة الفساد هو الأولوية التي يجب ان تحظى باهتمام لحلها، وانسجم هذا مع رأي المواطنين بأن الفساد قد زادت نسبته في هذا العام، وزادت نسبة المواطنين الذين اعتبروا أن جهود مكافحة الفساد ما زالت ضعيفة وغير كافية.

أظهر الاستطلاع فروقا ذات دلالات في رأي المواطنين في غزة والضفة، حول بعض القضايا، والتي ابرزها حول الصفة الغالبة على مرتكبي الفساد في فئة الموظفين. حيث ما زال الفرق لافتا للنظر بين الضفة الغربية ووقطاع غزة في رؤيتهم لنسبة الفساد المرتكب من قبل الموظفين في الفئات الدنيا. الا ان الغالبية في الضفة وغزة رأت ان الصفة الغالبة على مرتكبي الفساد هم من فئة الموظفين العليا.

ويبرز الفرق ايضا فيما يتعلق في المؤسسات والهيئات العامة الأكثر عرضة لانتشار الفساد، ففي حين اعتبرت الغالبية في الضفة أنها المؤسسات والهيئات العامة،اعتبرت الغالبية من المستطلعة آرائهم في قطاع غزة أنها مؤسسة الرئاسة. وايضا حول اي الوزارات الأكثر عرضة لانتشار الفساد فيها،كانت هناك فروق في آراء مواطني الضفة عن مواطني غزة في ترتيب الوزارات الاكثر عرضة لانتشار الفساد فيها ففي حين كانت اكثر الوزارات في الضفة هي وزارة المالية تليها وزارة الصحة، ثم وزارة التربية والتعليم، كانت الترتيب في غزة، وزارة المالية أولا تليها وزارة الداخلية، ثم الهيئة العامة للشؤون المدنية.

كما وتجلى الفرق في رأيهم بالواسطة حيث أجاب أكثر من نصف المستطلعة آرائهم في غزة بطلبهم الواسطة للحصول على الخدمات أما في الضفة فأكثر من النصف أجابوا بعدم اللجوء الى الواسطة.

كما وأظهرت نتائج الاستطلاع بأن المواطنين لا يرون أن للإعلام دورا فاعلا في الكشف عن حالات الفساد. وأظهرت النتائج ضعف في ثقافة المجتمع الفلسطيني للتبليغ عن حالات الفساد رغم قناعة المواطنين بأهمية دورهم، وهذا ناتج عن ضعف ثقة المواطنين في الإجراءات العقابية القانونية وفي ملاحقة الفاسدين.

النتائج الرئيسية لاستطلاع رأي المواطنين الفلسطينيين حول "واقع الفساد ومكافحته في فلسطين 2018"

رأي المواطنين الفلسطينيين المستطلعة آرائهم في المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بأولوية لحلها:

اعتبرت الأغلبية من المستطلعة آرائهم أن مشكلة الفساد هي التي يجب أن تحظى بأولوية لحلها، وكان التفاوت في الآراء بين المواطنين في غزة والمواطنين في الضفة لافتاً للانتباه حول أولويتهم للمشكلة الرئيسية التي يجب حلها، ففي حين كانت آراء المواطنين بالضفة تركز على الفساد بنسبة 38% من المستطلعة آرائهم تليها الأزمة الاقتصادية بنسبة 30%، كانت المشكلة التي حظيت على أولوية في غزة استمرار الإنقسام بنسبة 28%، تليها مشكلة الفساد بنسبة 26%، أما الأزمة الاقتصادية فلقد تراجعت من كونها أولوية بحسب رأي المواطنين الغزيين ففي حين كانت هي الأولوية بالنسبة لهم في عام 2017، تراجعت إلى المرتبة الثالثة في عام 2018. ويرجع ذلك إلى آثار الإنقسام البارزة على حياة المواطنين اليومية في غزة أكثر منها في الضفة، وإلى ما تم فرضه من عقوبات على قطاع غزة بسبب الإنقسام، وتسبب في أزمات اقتصادية. في حين برز الفساد كأولوية للمواطن في الضفة الغربية، مما يدل على زيادة استشعار وتلمس المواطنين للفساد أكثر من الأعوام السابقة، وتفاقم ضعف ثقة المواطن بالنظام.

ومع جمع آراء الضفة وغزة تصدر الفساد أولويات المواطنين التي يجب مواجهتها يتبعها الأزمة الاقتصادية كأولوية ثانية، هذه النتائج تختلف عن نتائج إستطلاع آراء المواطنين في عام 2016، و 2017، حيث حازت الازمات الاقتصادية على أولوية المواطنين في العامين المنصرمين، وهذا يمكن إرجاعه إلى استمرار حالة فقدان الأمل والإحباط الذي يعانيه المواطن الفلسطيني تجاه السلطة الفلسطينية لعدم تحقيقها إنجازات سياسية على الأرض في ظل استمرار الإنقسام السياسي، والأزمة المالية وتراجع سيادة القانون وزعزعة منظومة العدالة والنزاهة.

64% من المستطلعة آرائهم يرون أن مستوى الفساد بمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية كبير

في استطلاع هذا العام زادت نسبة الذين يرون أن حجم الفساد في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية كبير، حيث أشار 64% منهم بأن مستوى الفساد بمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية كبير في حين كانت النسبة في العام 2017 57%، (70% في الضفة الغربية مقابل 54% في قطاع غزة)، حيث كان الارتفاع الأكبر في قطاع غزة، ففي حين كانت نسبة من اعتبر ان الفساد في مؤسسات السلطة كبير ممن استطلعت آرائهم في قطاع غزة في العام 2017، 40% ارتفعت النسبة في العام 2018 إلى 54% ممن يعتبرونه كبير.

القطاع الأكثر تعرضاً للفساد

أظهر الاستطلاع أن المؤسسات الحكومية هي الأكثر عرضة للفساد بنسبة 55%.

الفروقات الدالة إحصائياً في هذا الاستطلاع عن الاستطلاع السابق في عام 2017 كانت في قطاع غزة، فيما يخص القطاع الخاص ففي حين كانت نسبة الذين اعتبروا أن القطاع الخاص هو الأكثر عرضة للفساد في العام 2017 34%، قلت النسبة في هذا العام لتصبح 16%.

فئة الموظفين العليا هي الصفة الغالبة على مرتكبي الفساد

ما زال المواطن الفلسطيني يرى أن الفساد يتركز لدى فئة الموظفين العليا، حيث أشار 79% من المواطنين إلى ذلك، ويرجع ذلك إلى اعتقاد المواطنين أن الفساد في الضفة هو فساد شخصيات متنفذة وليس فساد أفراد بينما في قطاع غزة هو فساد حزب حاكم.

ما زال الفرق لافتاً للنظر بين الضفة الغربية وقطاع غزة في رؤيتهم لنسبة الفساد المرتكب من قبل الموظفين في الفئات الدنيا، 39% من المستطلعة آرائهم في غزة قالوا بأن صفة مرتكبي الفساد تغلب على صغار الموظفين وتوافق معهم فقط 9% من الضفة الغربية. في حين رأى 91% من مواطني الضفة ان صفة مرتكبي الفساد من فئة الموظفين العليا وافقهم بالرأي 61% من مواطني قطاع غزة.

المؤسسات والهيئات العامة الأكثر عرضة لانتشار الفساد

أشار 23% من المستطلعة آرائهم أن الأجهزة الأمنية هي الأكثر عرضة للفساد، يلي ذلك بالمرتبة الثانية وبفارق بسيط عن الأولى الوزارات والهيئات العامة برأي 22%.

كانت هناك فروق بين رأي المستطلعين في الضفة والمستطلعين في غزة، حول من هي الجهة الأكثر عرضة للفساد، ففي حين اعتبرت الأغلبية في الضفة أنها المؤسسات والهيئات العامة بنسبة 31% اعتبر 30% من المستطلعة آرائهم في قطاع غزة أنها مؤسسة الرئاسة، في حين كان رأي المستطلعين في الضفة حول مؤسسة الرئاسة فقط 13%. والمستطلعة آرائهم حول المؤسسات والهيئات العامة اعتبرها فقط 9% انها الأكثر عرضة للفساد.

وأيضاً هناك فرق في آراء المستطلعة آرائهم في غزة ما بين العام 2017 والعام 2018، حيث كانت نسبة من اعتبر مؤسسة الرئاسة أكثر عرضة للفساد في العام المنصرم 17% لترتفع إلى 30% في هذا العام. ويعود هذا إلى العقوبات التي فرضت بقرار من الرئيس على الموظفين التابعين للسلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة.

الوزارات الأكثر عرضة لانتشار الفساد فيها

ما زال اعتقاد المواطنين يشير أن وزارة المالية هي الأكثر عرضة للفساد، وكان اللافق الاختلاف بين آراء مواطني الضفة الغربية ومواطني غزة فيما يتعلق بترتيب وزارة التربية والتعليم العالي حيث أعطاهم مواطنو الضفة نسبة عالية على عكس مواطني غزة (15% في الضفة الغربية، 5% في قطاع غزة)، كانت هناك فروق في آراء مواطني الضفة عن مواطني غزة في ترتيب الوزارات الأكثر عرضة لانتشار الفساد فيها ففي حين كانت أكثر الوزارات في الضفة هي

وزارة المالية تليها وزارة الصحة، ثم وزارة التربية والتعليم، كانت الترتيب في غزة، وزارة المالية أولا تليها وزارة الداخلية، ثم الهيئة العامة للشؤون المدنية. وهذا مرده لاختلاف الجهات المتنفذة في الضفة وغزة.

83% من المستطلعين: الجهود المبذولة لمكافحة الفساد غير كافية

أشار 83% من المستطلعة آرائهم بان الجهود المبذولة لمكافحة الفساد غير كافية. وكان السبب الأبرز بحسب رأي المواطنين لعدم كفاية الجهود المبذولة لمكافحة الفساد هو عدم رؤية المواطن لمحاسبة جدية لكبار الفاسدين.

أشكال الفساد الاكثر انتشارا في فلسطين:

الشكل الأبرز في فلسطين من أشكال الفساد هو إساءة استعمال السلطة يليها إختلاس المال العام، وهنا ايضا برز الفرق بين اراء مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة في تصنيف اشكال الفساد الاكثر انتشارا ففي حين كان رأي مواطني الضفة الغربية هو اساءة استعمال السلطة تليها اختلاس المال العام، كان الشكل الاكثر انتشارا هو المساس بالأموال العامة يليها اساءة استعمال السلطة. وفي هذا العام قلت نسبة من أشاروا الى الرشوة كأكثر الاشكال المنتشرا عن رؤوا الاكثر في العام المنصرم، والانخفاض كان بارزا في رأي مواطني غزة.

كما اظهرت نتائج استطلاع هذا العام اختلافا ايضا في رأي المواطنين في قطاع غزة الذين اعتبر 5% منهم ان اساءة الائتمان هو الشكل الاكثر انتشارا من اشكال الفساد، في حين كان قد اعتبره 14% هو الشكل الاكثر انتشارا. ويمكن ان يكون السبب في هذا الاختلاف هو زيادة وعي المواطنين في غزة حول ماهية الفساد وأشكاله.

الفساد في تقديم الخدمات العامة:

ما زالت آراء المستطلعين تؤشر الى عمليات الترقية والتعيين في الوظائف العليا بوصفها الأكثر مجالا للفساد، تليها توزيع المساعدات الإنسانية الاجتماعية العينية والنقدية، التي احتلت المرتبة الأولى برأي مواطني قطاع غزة.

طلب الوساطة في الحصول على الخدمات

أظهرت نتائج الاستطلاع، أن 39% من المبحوثين طلبوا المساعدة في الحصول على خدمات عامة، وما زال افرق جليا بين الضفة الغربية مقارنة مع قطاع غزة (28% في الضفة الغربية، 56% في قطاع غزة). ما يدل على إنتشار ظاهرة الوساطة في غزة بسبب استمرار ضعف العلاقة المباشرة بين دوائر تقديم الخدمات في غزة مع مراكزها بالضفة.

74% من المستطلعين يعتبرون أن الوساطة تساعدهم في الحصول على الخدمة

ازدادت نسبة من يعتبرون ان الوساطة تساعدهم في الحصول على الخدمات عن عام 2017، حيث كانت النسبة 71%، وهذا مؤشر خطير على قبول المجتمع للوساطة، وعدم ثقة المواطن في مقدمي الخدمات.

ضعف ثقة المواطن الفلسطيني في مقدمي الخدمة كانت أهم أسباب اللجوء إلى الوساطة

أجمع المستطلعون في الضفة وغزة الى أن أسباب لجوئهم الى الوساطة تتمحور حول أداء مقدمي الخدمة رغم اختلاف أولوية الترتيب أول وثاني بين الضفة وغزة في حين اعتبر مواطنو الضفة أن عدم نزاهة مقدمي الخدمات هي السبب الأول كان رأي مواطني غزة أنه الخوف من إمكانية عدم الحصول على الخدمة بسبب محدودية الفرص، وهذا يؤكد على ضعف ثقة المواطن في مقدمي الخدمات ونزاهتهم. حيث ما زالت نفس الاسباب لدى المواطنين في الضفة وغزة لم تتغير في العامين 2017 و 2018.

الأسباب التي ساهمت في إنتشار الفساد في فلسطين:

تركزت الأسباب وراء انتشار الفساد بحسب رأي المستطلعة آرائهم على عدم الالتزام بسيادة القانون وعدم الجدية في محاسبة كبار الفاسدين الى جانب الحصانة التي يتمتع بها البعض والتي تحول دون محاسبتهم.

اللافت في نسبة الذين اعتبروا أن عدم تفعيل المجلس التشريعي سببا لإنتشار الفساد في غزة قد قلت عن العام الماضي بنسبة دالة احصائيا، للتوافق ورأي مواطني الضفة، على عكس نتائج العام المنصرم، وهذا يدل على فقدان ثقة المواطن في الضفة الغربية وغزة بدور التشريعي الذي تعطل لسنوات طويلة.

67% من المستطلعة آراؤهم يرون أن الفساد في عام 2018 قد ازداد

كانت نسبة من اعتبر أن الفساد في عام 2017 قد ازداد 55%، ارتفعت هذه النسبة في عام 2018 الى 67%. وهذا يؤشر على أن استتعار المواطن للفساد يزداد عاما بعد عام.

معظم المستطلعة آرائهم يرون بأن الفساد سيزداد في عام 2019

وارتفعت نسبة من يتوقعون انه سيزداد اكثر في عام 2019 وكانت الزيادة الاكبر في توقعات مواطني غزة، حيث كانت النسبة في عام 2017 لمن يتوقع انه سيزداد في عام 2018، 36%، ارتفعت في هذا العام لتصبح 51%.

دور الإعلام الفلسطيني في الكشف عن قضايا الفساد عام 2018

أظهرت نتائج الاستطلاع في هذا العام أن غالبية المستطلعة آرائهم يروا أن دور الاعلام ضعيف في الكشف عن قضايا الفساد، حيث اظهر هذا الاستطلاع تراجعاً في رأي المواطنين حول دور الاعلام، ففي حين كانت ترى الغالبية انه دور الاعلام بين المتوسط والضعيف تراجعت في هذا العام لترداد من يرونه بأنه ضعيف.

وما زالت الغالبية ترى أن وسائل الاعلام الاجتماعي لها الدور الأكبر في كشف قضايا فساد وتسليط الضوء عليه خلال العام 2018.

80% من المستطلعة ارائهم بالصفة الغربية ترى ان هيئة مكافحة الفساد تمارس دورها بدون استقلالية و 69% منهم يرون بأن دورها في مكافحة الفساد غير فعال.
الإبلاغ عن الفساد:

تفاوتت نتائج الاستطلاع فيما يتعلق بالإبلاغ عن الفساد ففي حين رأت الغالبية (75%) من المستطلعة ارائهم بأن للمواطن دور في مكافحة الفساد وان بإمكانه المساهمة في مكافحته (77%)، الا ان 58% منهم أشاروا بأن المواطنين وأيضا رأت الغالبية ان الإبلاغ عن الفساد هو حق للمواطن وواجب عليه.

81% من المبحوثين يعتقدون أن العقوبات المفروضة على مرتكبي جرائم الفساد غير رادعة

67% من المبحوثين يعتقدون بوجود فساد في السلطة القضائية

طراً تحسن طفيف على رأي المواطنين فيما يتعلق بفساد السلطة القضائية ففي حين كانت نسبة من اشاروا على فساد في السلطة القضائية في عام 2017 تبلغ 73% انخفضت الى 67% في عام 2018، وهذا التحسن كان في رأي مواطني غزة اعلى منه لدى مواطني الضفة.

الجرائم الاقتصادية

ما زالت اراء المستطلعين يعتقدون أن الجرائم الخاصة بفساد الأغذية والأدوية قد زادت، وارتفعت نسبة من يتبنون هذا الرأي فيما يتعلق بمستوى الجرائم الخاصة بفساد الادوية والاعذية في عام 2018 عنه في عام 2017، حيث بلغت في هذا العام 79%، في حين كانت 73% في عام 2017.